صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع النفط والغاز

للتواصل
a.maghraby@alanba.com.kw
oil@alanba.com.kw
إعداد: أحمد مغربي

نقابيون لـ«الأنباء»: رفع المكافأة يتنافى مع حرمان الموظفين من «المشاركة في النجاح»

30% زيادة في مكافأة أعضاء مجلس إدارة «نفط الكويت»

على الرغم من التقشف الحكومي الذي انتهجته مختلف وزارات الدولة مؤخرا بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط وانهيارها الى مستويات قياسية لم تبلغها منذ اكثر من 6 سنوات وهو ما دفع الدولة الى اللجوء الى مصادر متعددة لتمويل عجز الميزانية، حصلت «الأنباء» على وثيقة توضح ان شركة نفط الكويت رفعت قيمة المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة بنسبة 30٪ خلال السنة المالية الماضية 2015/2014 لتصل الى 55 الف دينار.

ويتألف مجلس إدارة شركة نفط الكويت من 8 أعضاء، بعضهم يتقلد مناصب في القطاع النفطي والبعض الآخر تقاعد مؤخرا.

ومن المتعارف عليه في القطاع النفطي أن أعضاء مجالس إدارات الشركات النفطية يكونون قياديين نفطيين «رئيسا تنفيذيا أو نائبا للرئيس التنفيذي» في شركات نفطية أخرى عاملة تحت مظلة مؤسسة البترول بالإضافة إلى أعضاء من القياديين المتقاعدين من ذوى الخبرة.

ورغم ضآلة المبلغ المالي المرصود للمكافأة السنوية، مقارنة مع ما يحصل عليه القياديون النفطيون من مزايا مالية عديدة، إلا ان مسألة رفع المكافأة يتنافى مع تخفيض مكافآت الموظفين والعمال في القطاع النفطي والتي تشمل المشاركة في النجاح والمنحة الاضافية، وذلك حسب مصادر نقابية لـ«الأنباء».

178,4 مليون دينار مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مقارنة بـ 30 مليون دينار

من جهة ثانية، فإن الشركة قد تكبدت 11,4 مليون دينار قيمة حفر غير مثمر خلال السنة المالية.

ويأتي تحمل الشركة لتلك التكاليف المتزايدة بحفر الآبار في ظل التحديات المستمرة الجيولوجية والسيزمية الخاصة بطبقات الحفر والتي ترفع من مصروفات التشغيل ونتائج الأعمال.

وعادة ما ينتج الحفر غير المثمر من مشاكل غير متوقعة حيث ان الطبقات التي يتم حفرها احيانا قد تحتوي على صخور غير معلومة التفاصيل والذي يؤدي الى حدوث مشاكل تقنية غير متوقعة.

وتأكيدا لحالات التسرب الوظيفي من الشركة بلغت مكافأة نهاية الخدمة المسجلة للموظفين ما قيمته 178,4 مليون دينار مقارنة بـ 30 مليون دينار.

وانخفض انفاق الشركة على الحفر والتنقيب خلال السنة المالية الماضية الى 137,3 مليون دينار مقارنة بنحو 143 مليون دينار خلال السنة السابقة.

انخفاض الإنفاق على التدريب بنسبة 168٪ لتصل إلى 10 ملايين دينار

وانخفض انفاق الشركة على تدريب الموظفين خلال السنة الماضية الى 4,9 ملايين دينار مقارنة بـ 6,2 ملايين دينار، وانخفضت عقود التأجير التشغيلي بنسبة 168٪ لتبلغ 10 ملايين دينار من مستوى 26,8 مليون دينار.

30 مليون دينار لجلب عمال لـ «الوقود البيئي»

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة في شركة البترول الوطنية ان الشركة تقدمت بطلب الى لجنة المناقصات المركزية نهاية الأسبوع الماضي لترسية مناقصة توريد عمالة فنية ماهرة للعمل في مشروع الوقود البيئي، مشيرة الى انه تم تقسيم المناقصة الى حزمتين بقيمة 30 مليون دينار.

وذكرت المصادر ان شركتين محليتين هما الأقرب للفوز بالعقد الخاص بجلب عمالة متخصصة فنية في تصنيع الأنابيب وتركيبها وطلاء وعزل ولحام وجلفنة الأنابيب وتركيب السقالات بالإضافة الى مهندسين في الكهرباء والميكانيكا في كل من مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله.

وقالت المصادر ان مدة تنفيذ العقد يمتد الى 5 سنوات ويهدف الى توريد عمالة فنية بخبرة متراكمة تتراوح بين 5 و10 سنوات، أما مدير المشروع فلا بد أن يتمتع بخبرة 15 عاما ومهندس المشروع بـ 10 سنوات خبرة. ومن المتوقع ان تستقبل الكويت منتصف العام المقبل دفعات كبيرة من العمال، قد تتراوح بين 50 و55 ألف عامل، مع بلوغ الأعمال الإنشائية في مشروع «الوقود البيئي» ذروتها.

محطات نفطية

حمد التركيت
الرئيس التنفيذي السابق لشركة ايكويت للبتروكيماويات

المستقبل لا ينتظر المترددين

في تجمع بتروكيماوي ضم أكثر من ألفين من أرباب الصناعة البتروكيماوية في العالم، عقد الأسبوع الماضي مؤتمر «جيبكا» الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات في دبي، حيث نوقشت بعض الورقات على مستوى الصناعة في ظل انخفاض أسعار النفط والطاقة في العالم، وقد افتتح المؤتمر وزير نفط الإمارات وجمع من رؤساء الشركات البتروكيماوية في العالم وكان من أهم ما تم طرحه وتداوله في المؤتمر ما يلي:

● يتوقع الخبراء ان أسعار النفط ستعاود ارتفاعها الى مستويات افضل مما هي عليه الآن ولكن لن تصل الى مستوى 100 دولار للبرميل.

● بالرغم من انخفاض أسعار الطاقة واللقيم في الاسواق العالمية إلا ان كبرى الشركات البتروكيماوية حققت أرباحا خلال الاشهر الـ 9 الأولى من هذا العام مما يدل على أن القيمة المضافة للصناعة البتروكيماوية مازالت هي الرافد الأفضل الذي يحقق المردود المالي الأعلى من بيع النفط كمادة خام.

● أجمع المؤتمرون على ان الفرصة الآن للمضي في الاستثمار في الصناعة البتروكيماوية والكيماوية افضل من التردد او تأجيل الخطط ان وجدت حيث يتوقع معاودة ارتفاع الأسعار مستقبلا.

● الغاز الصخري في أميركا الشمالية متوافر بكميات كبيرة، ولكن الاهم هو مدى منافسة هذا الغاز مستقبلا كمادة لقيم منافسة للصناعة.

● صفقات الاستحواذ في الأسواق العالمية مستمرة وآخرها تم هذا الاسبوع باستحواذ شركة ايرلكيد للغازات الصناعية على شركة أخرى وقيمة الصفقة تجاوزت 13 مليار دولار!!

● قررت قطر إلغاء مشاريعها البتروكيماوية المخطط لها.. وتبرير ذلك من المشاركين هو محدودية الغاز كمادة لقيم بالإضافة الى ازدحام مشاريع قطر استعدادا للدورة الأولمبية.

● إنتاج دول الخليج بلغ 136 مليون طن من البتروكيماويات في 2015، وتم تصدير ما مجموعه 67 مليون طن وتجاوزت الإيرادات 80 مليار دولار، وحصة الكويت من ذلك متواضعة جدا مقارنة بالأشقاء من دول الخليج!!

● مشاريع البتروكيماويات في الخليج ساهمت في خلق أكثر من 73 ألف وظيفة جديدة في سوق العمل وبلغت نسبة العمالة الوطنية منها 67٪.

● مازالت خطط البحوث والتطوير في الصناعة البتروكيماوية في دول الخليج متواضعة جدا وتحتاج الى دفعة قوية للنمو مدعومة من الدولة.

أما عنوان المقال أعلاه، فهو شعار رأيته مرفوعا في شوارع دبي يوحي لقارئه بمقدار الطموح العزيمة في هذه الإمارة على العمل والمضي في المشاريع المخطط لها دون تردد، وهذا ما نحتاجه في كويتنا الحبيبة.

«مؤسسة البترول»: 2,7 مليون دينار لتزويد 104 موظفين إداريين

قال مصدر مسؤول لـ «الأنباء» ان مؤسسة البترول الكويتية استقبلت العطاءات المالية من المقاولين المحليين لتزويدها بنحو 104 وظائف إدارية وفنية للعمل بقطاع التدريب والتطوير الوظيفي بالمؤسسة، مشيرا الى أن اقل العروض المالية بلغ 2,7 مليون دينار.

وقال المصدر ان المؤسسة تحتاج ضمن العقد لأكثر من 30 مشرف برامج تدريبية واختبارات و8 من منسقي الدورات التدريبية و13 إداريا و8 من مدخلي بيانات و13 سكرتيرا. واشترطت ان يكون نصف الموظفين كويتيين للعمل في العقد الذي يمتد لثلاث سنوات.

16,7 مليون دينار لصيانة أنظمة الكهرباء في ميناء عبدالله

قال مصدر لـ «الأنباء» ان شركة البترول الوطنية تنوي تجديد عقد أعمال صيانة الأنظمة الكهربائية وأنظمة إنذار الحريق وصافرات الانذار في مصفاة ميناء عبدالله بقيمة 16,7 مليون دينار.

وذكر المصدر ان مصفاة ميناء عبدالله استقبلت العروض المالية من 7 شركات محلية قد تمت دعوتها مؤخرا للمشاركة في المشروع، متوقعا أن تتم الترسية النهائية في غضون شهر ونصف الشهر.

أمر تغييري بـ 4,7 ملايين دينار لـ «البترول الوطنية»

قال مصدر مطلع لـ «الأنباء» إن العاملين في القطاع النفطي الخاص ضمن مشروع صيانة وحدات ومصانع الغاز المسال في مصفاة ميناء الأحمدي التابعة لشركة البترول الوطنية سيحصلون على تعديل في الرواتب الخاصة بهم وذلك وفقا للائحة الجديدة للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي الخاص.

وذكر المصدر أن شركة البترول الوطنية تقدمت مؤخرا للحصول على أمر تغييري بقيمة 4,7 ملايين دينار، وذلك لتعديل رواتب العاملين الكويتيين في مشروع تنفيذ أعمال الصيانة الميكانيكية للمصفاة ووحدات الغاز المسال في المصفاة والتابع لشركة عربي للطاقة والتكنولوجيا.

رأي نفطي

اكتشاف النفط في البحر.. تعقيد استراتيجي جديد

بقلم:
د.عبدالسميع بهبهاني
خبير نفطي

اكتشاف إيران لكميات نفط ضخمة في طبقات أرضية ساحلية تمتد إلى الكويت

نشرت جريدة «الأنباء» في عدد الاثنين الموافق 16 الجاري عن استكشافات بحرية تحت سواحل الكويت وفي الجون وتحت مدينة الكويت، ونفت الخبر لاحقا شركة نفط الكويت على ان الموضوع في بدايته رغم ان هناك خطة أعلنتها الشركة لحفر آبار خمس في 2017، وكذلك نشر موقع البورصة عن مناقصة رست على إحدى شركات المقاولات بقيمة 104 ملايين دينار لتوريد أجهزة حفر لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

بمراجعة سريعة لخطط شركة نفط الكويت نجد انها أعلنت في عام 1998 عن خطة زيادة في الانتاج بـ 4 ملايين برميل يوميا مع 2020 وبقدرة احتياطية إضافية تقدر بـ 15٪، وعدلت هذه الخطط لاحقا ومددت الى 2030 وظلت الشركة تنتج عن الفترة بمعدل 2,7 الى 2,9 مليون برميل يوميا اغلبه من حقل برقان، حيث إنتاجه 1,5 مليون برميل يومي.

ومن خطط شركة نفط الكويت التي أعلنتها ايضا في 2007 هو إنتاج 700 ألف برميل يوميا من النفط الثقيل كثافة API 20 مع بداية 2020 ثم خفضت خطة الإنتاج لاحقا الى 270 الف برميل يوميا.

كما أعلنت مسبقا عن اكتشافات تراكيب إضافية في حقول الشمال والغرب في الطبقات الطباشيرية الضحلة والجوراسية والبرمية العميقة، وأعلنت عن احتواء هذه المكامن على الغاز والزيت الخفيف.

ومن المتوقع ان هذه الاكتشافات في الشمال والغرب والجنوب هي نتائج للمسوحات الثنائية والثلاثية والرباعية الأبعاد الفائقة الدقة، ومن خلال اختبار آبار ذات قدرة إنتاجية عالية، وكما ذكرت الصفحة الإلكترونية للشركة انها قدمت 25 ورقة فنية في المؤتمرات تدل على نجاح تحليلات المسوحات المختلفة.

لكن رغم هذه الاكتشافات والنتائج الإيجابية فاننا نجد ان هناك تأخرا في رفع الإنتاج وتأجيل الخطط الى عشرات السنين، وفي المقابل خسرت الكويت مليارات الدولارات أيام ارتفاع سعر النفط نتيجة التأخير وفقدان الثقة، اضافة الى خسارة الكويت كثيرا من المخزونات النفطية التي لم تعوض الانتاج.

وبالعودة الى المسوحات والاستكشافات البحرية فمن المتيقن ان هذه المسوحات هي الثالثة التي تغطي البحر، والغريب هو التوجه الى البحر قبل تطوير الاستكشافات البرية الجديدة، والغرابة تكمن في الأسباب التالية:

1 ـ ان الذهاب الى البحر الذي يصنف استكشافاته السابقة الى ثروات قابلة للإنتاج (Outsource) بينما الاستكشافات التي ذكرناها لم تطور او حتى لم تقيم فأين الأولوية؟

2 ـ ان الجرف القاري للبحر لم يحل الى الآن بين الدول المجاورة المشتركة فالبدء في الاستكشاف والتطوير البحري هو بمنزلة إضافة تعقيد سياسي للأمر وطبعا استثني من ذلك الخطط ذات البعد السياسي للدول المجاورة!

3 ـ أعتقد ان ميزانية الشركة ضمن ظروف الكساد يجب ان توضع في الاسكتشافات المضمونة المؤكدة اولى منها للاستكشافات الجديدة، إضافة الى ان تأسيس كيان بحري للشركة أمر لا يخلو من إطالة وتأجيل للأهداف المنشودة ولعل الكلفة العالية التي أشرنا إليها من أسبابها غموض الخطة نتيجة قصور في المعلومات، كما بين الناطق باسم شركة النفط في رد «نفط الكويت» على خبر اكتشافات البحر.

4 ـ لعل المتوقع ان تكون البداية في الحقلين المكتشفين مسبقا وهما حقلا المدينة ورقوة اللذان يقفان في مسار الملاحة مما يسبب ربكة في مسار السفن ويؤثر على الجانب السياحي في هاتين المنطقتين.

ان للنظام النفطي (Petroleum system) الكويتي 9 مكامن نفطية رئيسية منتجة تتخللها 7 مطابخ نفطية ناضجة وهي منتشرة تحت اغلب مساحة الكويت بما فيها الامتداد البحري ضمن مكامن تركيبية وطباقية.

وقد أثبتت الاكتشافات جهة السواحل الإيرانية وجود النفط في امتداد تلك الطبقات ولعل المخزون الضخم الذي أعلنت عنه إيران كثير منه في هذه السواحل التي تعتبر امتدادا للطبقات الأرضية جهة الكويت. اعتقد انه من الأولى لشركة نفط الكويت التركيز على زيادة الإنتاج من المكامن المكتشفة، كما أعلنت وتأجيل البحر ما خلا من العامل السياسي!